**الدويلات الرديفة: الأشكال والخصوصيات**

19-07-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**طوني عطا الله**

ما يحصل في [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) من انهيارات متلاحقة في مختلف القطاعات سببه غياب الدولة. وكل الأزمات الأخرى بدءاً من انخفاض قيمة النقد الوطني وارتفاع الأسعار، إلى أزمة الدواء والمستشفيات والجامعات والمصارف والمحروقات والغذاء والطحين، والكهرباء والنفايات، وقضايا الفساد، والطبقة الحاكمة... وغيرها هي كلها قضايا فرعية ناجمة عن غياب المرجعية العليا الناظمة.

تتمثل المعضلة الخطيرة في لبنان في قيام دولة رديفة لها كل مواصفات الدولة، تتعايش مع الدولة الشرعية وتنازعها سيادتها على الأقل في أربعة اختصاصات سيادية هي: العلاقات الخارجية، تنظيم الجبايات المالية من ضرائب ورسوم، احتكار القوة العسكرية المنظمة حيث في لبنان جيشان لا جيش واحد، الخدمات الحكومية والسياسات العامة. لذلك غدا لبنان بلداً مخترقاً في سيادته، لا من الخارج فحسب، بل من جماعات داخلية أيضاً تستقوي بقوى خارجية. وكل الأمور الأخرى هي قضايا رديفة ناجمة عن الأصل.

لحظة خروج الجيش السوري من لبنان عام 2005 إثر اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، سلّم دوره إلى وريثه المتمثّل بالدولة الرديفة في لعبة مخادعة نقلت لبنان من احتلال سافر إلى احتلال مقنّع لم يغيّر في واقع الاحتلال شيئاً، لا بل إن الوضع ازداد سوءاً! وبمعزل عن تسميات المجاملة ومساحيق التجميل، كان الجيش السوري في لبنان جيش احتلال انسحب تحت وطأة ضغوط دولية ورفض داخلي عارم عُرف بـ"ثورة الأرز" بعدما حضّر الأرض لتتسلّمها قوى أمر واقع هي ميليشيا مرتبطة بالحرس الثوري تسليحاً وتمويلاً، تجاهر وتعتز علانية بولائها وانتمائها للجمهورية الإسلامية في إيران.

الطفيليات الجسم المضيف
يمكن مقارنة الدولة الرديفة، كما في علم الطفيليات، الذي يُعنى بدراسة الديدان الطفيلية وعلاقتها مع الجسم المضيف. كذلك في علم السياسة ثمة حاجة لدراسة حالة الدولة الرديفة كحالة طفيلية، تتمتع بصفات الدولة الشرعية، تنمو على حسابها وبموازاتها، وفي تنافس معها على السيادة والنفوذ والسلاح والمال العام وتنظيم الجبايات والعلاقات الديبلوماسية مع الخارج والسياسات والخدمات العامة. وعلى غرار حالة لبنان حيث فقدت الدولة اللبنانية احتكارها للقوة المنظمة وللعلاقات الديبلوماسية، ثمة حالات أخرى في العالم لكل أشكالها وخصوصيتها في نشوء دولة رديفة وشبيهاتها في تعميم الفوضى ومشاطرة الدولة حقها في استخدام القوة وامتلاك أدواتها.

والتطفل هو العلاقة بين كائنين أحدهما الطفيل يتغذى على الآخر أي العائل. لكن خلافاً لما يجري في الطب والباتولوجيا حيث لا يسبب المتطفل دائماً وبالضرورة الضرر بالمضيف، فإنه بالنسبة لدراسة السياق التاريخي والحقوقي لنشوء الدولةsociogenèse de l’Etat وعلم انتروبولوجيا الدولة بالإضافة إلى الاختبار الإقليمي السلطوي في إرساء دويلات رديفة في لبنان والعراق واليمن والسودان وسوريا... فإن المتطفل يلحق دائماً الضرر الأكيد بالكيان الذي يعيش عالةً عليه حتى إذا هزلت الدولة ومؤسساتها أو انهارت، كانت النتيجة هلاك الاثنين معاً الضيف والمضيف أي المُعتلّ والعائل.

تحدّ الدويلة من سلطة المركز في امتداده إلى الأطراف وتُضعف الحكومة المركزية كسلطة شرعية، مكلفة تطبيق القانون، تنحصر فيها مرجعية ضمان الأمن والحماية والدفاع والضرائب والرسوم وتحتكر لنفسها السلطات السيادية. تنتشر تالياً جماعات تسودها علاقات الهيمنة والتسلّط مثل الإقطاعات والزعامات والمربعات والإمارات و"الغيتوات". لقد عطلت الدولة الطفيلية الرديفة الدولة الرسمية في لبنان، وشظت سوريا وأنشأت قوى حزبية-أمنية رديفة داخل العراق إلى جانب القوى الشرعية، وأساءت إلى اليمن وقسّمت السودان وأقحمته في حروب داخلية لا أحد يعرف متى تنتهي...

تعيش الدويلة على الشعارات ونقيضها، وعلى المخادعة في الوعود المعسولة والعمل عكس ما تقول، وعلى النيات المضمرة وعلى الأفعال الظاهرة: بناء الدولة ومكافحة الفساد من جهة وضلوعها في الاتجار بالممنوعات والتهريب من جهة ثانية، أو استغلال نفوذها كغطاء للمهربين والسارقين وناهبي المال العام والخاص؛

التمسّك بالأمن الذاتي والسلاح بحجة التصدي للعدو وتحرير المناطق التي يحتلها من جهة، وإعطاء الضوء الأخضر لتوقيع الاتفاقيات والمساومة مع العدو نفسه من جهة أخرى...
الدعوة الشكلية إلى تطبيق الدستور وإنجاز الاستحقاقات بموجبه من جهة، ووضع العصيّ في الدواليب والتعطيل أو بالدعوة إلى حوار لإحلال التوافق على التعيين بدلاً من الانتخابات الديموقراطية... مع العلم بأنه لا تستقيم أي منظومة دستورية إذا كانت الدولة فاقدة السيادة.
الدعوة لمؤتمر تأسيسي يعيد البلاد إلى نقطة الصفر والتمسك بالمواثيق...، إطلاق تطمينات شفهية مقابل تغيير النظام السياسي والعمل لتكريس مناصب جديدة في الحكم...

تجارب دولية
العديد من التجارب الدولية تظهر حالات مشابهة في تنامي نفوذ الدويلة أبرزها نماذج من الولايات المتحدة والسنغال وروسيا الاتحادية مع دور "فاغنر" القذر في هذه الأخيرة وفي العالم... وإذا ما تطرقنا إلى هذه النماذج، فليس لتطبيع أو شرعنة حالة الدويلة أو تبريرها، وإنما للتأكيد أنها كانت دائماً موضع شكوى وأذى في جميع المجتمعات وحيثما انتصبت.

قبل أن يسلّم الرئيس دوايت ايزنهاور السلطة إلى خليفته، حذّر الشعب الأميركي من كارتل عسكري-صناعي داخل الدولة يتصرّف باستقلالية تامة وبمنأى عن رقابة الحكومة. أما الرئيس الخلف جون فيتزجيرالد كينيدي فهاجم سلطة الظلّ المتحكّمة بالدولة. وبعد أقل من أسبوع تمّ اغتياله. ودونالد ترامب استأنف خطاب الحرب ضد ما سمّاه الدولة العميقة التي انتزعت منه الحكم في نهاية حفلة انتخابية تنكرية لا تستحقها أسوأ جمهوريات الموز الظلامية، ولا تستحقها الولايات المتحدة وعراقة الديموقراطية فيها. اقتحمت فلول من أنصار ترامب مبنى الكابيتول مستخدمين ما تيسّر لهم من أسلحة بهدف احتلاله وإبقاء مرشحهم الرئيس في الحكم رغم خسارته الانتخابات في محاولة للانقلاب على الشرعية الدستورية.

في السنغال، صدرت أصوات تشكو من تنامي دولة موازية، بالرغم من عدم وجود كارتل عسكري-صناعي. وهذه الدويلة الموازية هي طفيلية قادرة على مصادرة سلطة الشعب الذي هو مصدر كل السلطات، ومؤلفة من امتيازات الحاشية أو البطانة القريبة من رئاسة الدولة المتحالفة مع قوى ضخمة مالية وإعلامية بما يُشكل خلية القصر الرئاسي ونفوذها الواسع من خارج المؤسسات الرسمية. ولقد كان لنا في لبنان صيغ وأشكال مشابهة تحت تسميات مختلفة "خلية السبت" و"خلية بعبدا" و"خلية القصر".

تظهر دراسة تمرّد وحدات "فاغنر" أو شركة المرتزقة للأمن الذاتي في روسيا أن الحض على إنشاء جماعات مسلّحة تمارس النفوذ والسلطة بإمكانه أن يضع المستبد في حالة من الضعف ويجعله بحاجة إلى قانون لحمايته من أزلامه الذين يستقوون عليه، كما حصل أخيراً في روسيا الاتحادية (أواخر حزيران 2023) إثر تمرّد قامت به تلك الوحدات لقلب نظام حكم الرئيس فلاديمير بوتين.
وتظهر مختلف التجارب أنه حيثما توجد "دولة داخل دولة"، أو دويلة تنافس الدولة الشرعية نفوذها وتضعف هيبتها، تكثر جرائم الخطف والقتل والاغتيالات واحتجاز الأشخاص وإطلاق التهديدات، ومختلف أنواع المخاطر الأمنية، وسرقة المال العام وتبييض الأموال وجرائم التهريب، وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب... إن قوى الأمر الواقع الخارجة على القانون تحبّذ نشر الفوضى للإفادة من خيرات البلاد العاملة فيها.

إنها ظواهر مرضية لدويلة تسعى للحلول مكان الدولة أو التطفل على عملها أو تقويض سيادة الشعب. كان الرئيس بشير الجميّل يردد العبارة التالية: "الدولة لها كلفة، والمزرعة لها كلفة. إن وطناً بكل ما للكلمة من معنى سندفع ثمنه، والمزرعة أيضاً سندفع ثمنها. ففي الحالتين هناك سعر يتوجب علينا تسديده. الأفضل أن ندفع ثمن الوطن بدل كلفة المزرعة".

\*\*\*

لبنان اليوم في خضم مقاربة مقسّمة تقسيماً ثنائياً حاداً لا وسط أو خطاً رمادياً بينهما: إما وحدانية الدولة ومركزيتها، وإما تجارب مجرّبة في [#الدويلات](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%8a%d9%84%d8%a7%d8%aa) وهشاشتها سبق أن اختُبرت من أحزاب وميليشيات وفئات... وأظهرت عدم فاعليتها. إن العودة إلى وحدة الدولة ومركزيتها هو اعتماد الخيار الداخلي والعودة إلى الذات بدلاً من استراتيجية جهنمية في الهيمنة الإقليمية والتلاعب بالتعددية التي تضع البلاد في مهب الري